عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

المشـروع الهاشـمي في انتماءات ما قبل الدولة

دراسة تحليلية في المبادرة الأردنية
لتسليح عشائر سورية والعراق

اسم الكاتب: ساشا العلو

مسار السياسة والعلاقات الدولية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سورية والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار 1 أيلول/ سبتمبر 2015

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 2
توطئة 3
أولاً: قراءة في السلوك الأردني في الملف السوري 3
المرحلة الأولى: المراقبة والحذر 3
المرحلة الثانية: الاعتراف بالمعارضة 4
المرحلة الثالثة: البحث عن تحالفات دولية 4
المرحلة الرابعة: البحث عن نفوذ 5
ثانياً: ملامح المشروع المفترض: 5
الفرص المحتملة 6
سيناريو التقسيم 6
استمالة العشائر 6
ورقة الأقليات 7
تنظيم الدولة 7
المعوقات الثابتة 7
تقييم القدرة 7
حتمية مواجهة التنظيم 8
أزمة اقتصادية 8
ترتيبات إقليمية ناشئة 8
عدم وحدة موقف العشائر 8
ثالثاً: الارتدادات المحتملة لتسليح العشائر 9
الارتدادات المتوقعة على الداخل السوري 9
الارتدادات المتوقعة على الأردن والمنطقة 11
خاتمة 12

ملخص تنفيذي

ترى هذه الدراسة أن الدور الأردني في الملف السوري مرَّ عبر أربع مراحل، بشكل براغماتي يتماهى مع كل سياق، فانتقل هذا الدور من درء المخاطر المحتملة في بداية الثورة، إلى ضبط العسكرة على حدوده، ثم البحث عن تحالفات إقليمية ودولية تمكنه من استكمال هذا الدور، ليصل إلى المبادرات العلنية للتسليح، ثم الطموح بمشاريع نفوذ على حساب الجغرافية المضطربة في سورية والعراق.

وتؤكد هذه الدراسة أن المشروع الأردني في تسليح العشائر يأتي كردة فعل على عدة تطورات سياسية وميدانية، أبرزها تقدم تنظيم الدولة إلى الحدود الأردنية عبر العراق وجبهة النصرة عبر الجنوب السوري، إضافة لتحقيق أهداف داخلية على رأسها إرضاء العشائر الأردنية الممتدة عبر البادية والتي لاتزال تعتبر ركناً مهماً في تركيبة الحكم الأردني. في حين يتجلى الهدف البعيد في خلق مناطق نفوذ للمملكة ضمن مناطق انتشار العشائر.

إن الطرح الأردني فيما يتم تسميته "مملكة عربية هاشمية" وإن كان يبدو غير واقعي، إلا أن المتغيرات الدولية والإقليمية وما قد تفرزه من سيناريوهات غير محدودة بسقف توقعات، قد تؤمن للمملكة بعض الفرص التي يمكنها استثمارها وفقاً لسياساتها، ولعل أهم تلك المداخل التقسيم عبر مناطق النفوذ، إضافة إلى قدرة الأردن على استمالة العشائر وإقناعها بالحماية والتسليح وقدرته على بسط نفوذه عبرها. وبمقابل هذه الفرص حددت الدراسة عدة معوقات ثابتة أمام الطرح الأردني، والتي تجعله بعيداً عن التطبيق الواقعي مما يحفّز على دراسة الهدف من طرحه.

بناء على التركيبة الاجتماعية السورية وما تشكله العشائر ضمنها وما يحيط بها من ظروف سياسية وأمنية قلقة، تستشرف الدراسة مجموعة من الارتدادات المحتملة على الداخل السوري نتيجة لدعوة الأردن لتسليح العشائر، أهمها إضافة صيغة عشائرية جديدة لمصفوفة الصراع السوري، والتهديد المباشر للتركيبة الاجتماعية السورية، ناهيك عن سهولة الاستقطاب السياسي وما تشكله هذه السياسة بمجملها من تحجيم للمكون السني في المنطقة ومحاولة حصرهم وتقديمهم ضمن القالب العشائري مقابل تهميش التيارات السياسية المدنية، كما حددت الدراسة مجموعة من المخاطر المتوقعة لدعوة تسليح العشائر على الداخل الأردني، وذلك لما تستند إليه من مداخل (عشائرية وطائفية) قد تشكل التطور الطبيعي لتجربة مليشيات تجمعها قرابة الدم ووحدة المذهب، وبالتالي مادة خاماً لتطور طبيعي لأي تطرف، ما يهدد المنطقة بشكل عام حيث امتداد هذين المدخلين.

وتخلص الدراسة إلى أن المشروع الأردني للتسليح قائم وفق ما يحيط بالأردن من تهديدات، إلا أن طرح المملكة العربية الهاشمية ما هو إلا مشروع للاستثمار السياسي على المدى البعيد وليس للتطبيق، وما الهدف منه إلا خلق مرجعية لأي تحرك مستقبلي يبادر به الأردن، وذلك بعد قراءته للسياق الدولي والإقليمي في خلق مرجعيات لتغطية الأدوار المستقبلية والخطابات السياسية.

توطئة

بعد خمس سنوات من السياسة الأردنية الحذرة والمتغيرة وفق الظروف الإقليمية والدولية تجاه الملف السوري، وأمام ما تواجهه المملكة من مخاطر محتملة نتيجة التفاعلات العسكرية على الحدود السورية، إضافة لتقدم "الدولة الإسلامية" من الجانب العراقي؛ تبدو دعوة العاهل الثاني، الملك عبدالله بن الحسين، لتسليح العشائر السنية في سورية والعراق مبررة وفق مداخل المصلحة والأمن الداخلي والقومي للمملكة الهاشمية؛ إلا أن ما يقابل تلك الدعوة من ارتدادات على الداخل السوري و بعض دول المنطقة يعد أكثر خطورة، **خصوصاً مع ما يرافقها من افتراض طرح توسعي على حساب الجغرافية السورية (المملكة العربية الهاشمية)، وإن بدا هذا الطرح بعيداً عن الواقع، إلا أن إثارته وفق التوقيت والسياق الإقليمي الحالي يعود بأهداف استراتيجية على المملكة.**

وبناءً عليه تحاول هذه الدراسة التحليلية بعد توصيفها الدور الأردني في الملف السوري، البحث في أبعاد دعوة تسليح العشائر السورية، واستشراف ارتدادات هذا المشروع على الداخل السوري والأردني والمنطقة، إضافة لتحري ملامح الطرح الأردني في المملكة العربية الهاشمية، ومعرفة مدى واقعية هذا الطرح وفقاً للفرص والمعوقات التي يفرضها الواقع المحلي والإقليمي والدولي المتغير بتفاعلاته.

أولاً: قراءة في السلوك الأردني في الملف السوري

لم تكن العلاقة بين المملكة الأردنية الهاشمية ونظام الأسد قبل انطلاق الثورة السورية جيدة على أكمل وجه، ويرجع ذلك لطبيعة الاصطفاف الإقليمي الناشئ بعد تعاظم الدور الإيراني في العراق عام 2004، حيث كانت عمان ضمن محور الاعتدال (مصر، الأردن، السعودية) مقابل ما أطلق عليه محور المقاومة (سورية، إيران، العراق)، والذي حذر على أثره الملك عبد الله الثاني من هلال شيعي يمتد من طهران إلى سواحل المتوسط، لتستمر العلاقة بين النظامين في السير على قدمي التبادل التجاري والمصالح الاقتصادية المشتركة وسط فتور سياسي بين البلدين. ومع اندلاع الثورة السورية مرت السياسة الأردنية تجاه الملف السوري بأربع مراحل:

المرحلة الأولى: المراقبة والحذر

مع اندلاع الثورة السورية في 15 /2011/3 سادت السياسة الأردنية حالة من الارتباك في التعاطي مع الحدث السوري، فكانت حذرة وأقرب للنأي بالنفس، واقتصر الدور الأردني خلالها على استقبال اللاجئين والجنود المنشقين وتمرير بعض الرسائل التي تنتقد نظام الأسد عبر مقابلات الملك عبد الله الثاني مع الإعلام الغربي. ويعود هذا الحذر الأردني لمجموعة أسباب أبرزها؛ سياسة الأردن الاحتوائية لارتدادات موجة الربيع العربي، بالإضافة للموقف الدولي المتردد والذي لم يبدِ أي حسم تجاه دمشق قبل التصعيد الأمريكي السعودي في آب/ أغسطس **2011**، إضافة لما طرأ من انقسامات في تلك الفترة بين المؤسسة السياسية والأمنية الأردنية حول الرهان على بقاء الأسد في السلطة ونجاح الثورة السورية.

المرحلة الثانية: الاعتراف بالمعارضة

في العام 2012 بدت السياسة الأردنية أكثر تقدماً، وتجلى ذلك بدايةً في استقبال المؤسسة الأمنية الأردنية لوفد من الإخوان المسلمين السوريين بعد قطيعة دامت 12 عاماً في يناير 2012، وبعدها بأشهر استضافت رئيس الوزراء السوري المنشق، رياض حجاب. ثم انتقلت عمان لترجمة مواقفها السياسية إلى تحركات دبلوماسية ضمن الحراك العربي الرسمي سعياً لتحسين ظروف المعارضة السورية؛ وذلك باعترافها بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ممثلاً شرعياً للشعب السوري في بداية عام 2013، ثم التصويت في قمة الدوحة على نزع مقعد الجامعة العربية من النظام السوري. **حيث بدا في تلك المرحلة التوافق الأمني السياسي أكثر ترابطاً وأكثر حسماً من نظام الأسد.**

المرحلة الثالثة: البحث عن تحالفات دولية

على الرغم مما بدا حسماً للموقف الأردني خلال العام 2013 ورهاناً على رحيل الأسد، إلا أن سياسة المملكة أدخلت بعداً إضافياً في حساباتها تجاه سورية، فالإضافة لمعالجة مشكلة الأسد أخذت عمّان تراقب تطور أعمال قوى الثورة وما بدأت تفرزه من تفاعلات عسكرية على حدودها واحتمالية ارتداداتها عليها. فانتقل الأردن بسياسته خلال هذه الفترة إلى مرحلة التدخل غير المباشر، فكان أن اتبع سياسة ضبط المعارك بما يحافظ على أمن حدوده وذلك عبر التنسيق مع بعض الفصائل وتدريب ودعم بعضها الآخر. **ثم دخلت المملكة بداية العام 2014 بحلف الستين الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب، لتشارك في نهاية العام** بما يسمى غرفة تنسيق عمليات "الموك" والتي تأسست في أكتوبر 2014 لمتابعة معارك الجهة الجنوبية، وضمن تلك الفترة استطاعت الغرفة ضبط بعض المعارك ودعم أخرى بطريقة نوعية أحدثت تقدماً كبيراً على حساب قوات النظام وحفظت إلى حد ما المصالح الأردنية، والتي بدت أكثر جرأة خلال تلك الفترة من خلال السعي للسيطرة غير المباشرة على المعابر الحدودية والتي استطاع من خلالها الأردن تعديل الوضع الاقتصادي الداخلي عبر تأمين المحاصيل الزراعية القادمة من سهل حوران (مناطق المعارضة)، إضافة لضبط الحدود. ويعود السلوك الأردني في هذه المرحلة لبروز ثلاثة معطيات وهي:

1. ما واجهه الأردن على حدوده من واقع عسكري جديد لطالما عارضه منذ بداية الثورة، إذ توجه الفاعلون الإقليميون نحو دعم بعض الكتائب العسكرية (أغلبها ذو طابع إسلامي) على حساب المظلة العامة للعسكرة والمتمثلة بمؤسسة الجيش الحر، وذلك جراء تراخي المجتمع الدولي في دعم تلك المؤسسة، وزيادة العنف من قبل نظام الأسد، ما أدى لانسداد مداخل الحل السياسي وتأجيله. كان ذلك بالتوازي مع بروز جبهة النصرة كفاعل رئيسي على الساحة، فبدأت تترسخ قناعة لدى المملكة جراء تلك المعطيات أنه من العبث وقف التسليح في ظل هذا التوجه الإقليمي.
2. نمو وتمدد اللاعب الجديد على الساحة السورية (تنظيم "الدولة الإسلامية") الذي بدأ يشكل تهديداً حقيقياً للمجتمع الدولي بشكل عام وللأردن على حدودها العراقية بشكل خاص فكان دخول المملكة للتحالف الدولي.

3. زيادة التعقيد في الوضع الميداني للجنوب السوري والذي دفع بحزب الله وإيران للزج بقواتها في محافظة درعا، إضافة إلى تنامي قوة النصرة على نفس الجبهة، وفي مواجهة تلك المعطيات الميدانية المتعددة دخل الأردن في غرفة تنسيق عمليات الموك.

المرحلة الرابعة: البحث عن نفوذ

خلال المرحلة السابقة لعب الأردن دوراً مهماً في إدارة الجبهة الجنوبية من سورية مستغلاً خلافات الفاعلين الإقليمين والإدارة التنافسية للملف السوري بين (تركيا، قطر، السعودية). ومع حلول العام 2015 بدأت ملامح تنسيق إقليمي مشترك بين تلك الدول تلوح، لتنعكس إحدى نتائج هذا التقارب على الأرض السورية بشكل غير مباشر بتشكيل جيش الفتح في آذار مارس من نفس العام، بينما ميدانياً زادت فاعلية جبهة النصرة على حدود الأردن الجنوبية، إضافة إلى تمدد خطر تنظيم الدولة على حدوده الشرقية من جهة العراق، خصوصاً بعد أن أوصل التنظيم للأردن رسالة واضحة بتفجير معبر طريبيل على الحدود الأردنية العراقية في 25 نيسان 2015.

بدأ الأردن خلال هذه المرحلة بالبحث عن فاعلية أكبر في الجنوب السوري، وأمام تلك المتغيرات المتسارعة والتفاعلات الإقليمية والدولية وانعكاساتها التي لم تعد تقتصر على أمن المملكة وإنما ستطال حدود إسرائيل التي تنسق مع الأردن أمنياً؛ **كان الإعلان الأخير والمفاجئ عن نية المملكة بتسليح العشائر السنية في سورية والعراق، والذي ذهبت به صالونات السياسة الأردنية وبعض الدوائر غير الرسمية أبعد من ذلك، ليتم الحديث عن إرهاصات فرضية توسعية حول إعادة إحياء الطموح الهاشمي المتمثل بـ"المملكة العربية الهاشمية".**

ثانياً: ملامح المشروع المفترض

تجلت بداية ملامح المشروع الأردني بشكل واقعي من خلال سعي المملكة لتسليح بعض أبناء العشائر والتواصل مع معظم زعمائها ووجهائها في سورية والعراق عبر سلسلة اجتماعات تمت في عمان بهذا الخصوص، في سبيل إحداث مدخل لبسط نفوذها في مناطق انتشار تلك العشائر؛ فيما يزال الهدف النهائي والبعيد من تلك الخطوة الأولى غير واضح، وسط ما يتم الحديث عنه حول طرح "المملكة العربية الهاشمية" الذي يستند إلى الدور التاريخي للهاشميين في مناطق التوسع المفترض، إذ سبق لهم حكم دمشق قبل أن ينهي الاحتلال الفرنسي حكمهم لها. وكذلك بغداد قبل أن تنهي مجزرة دامية وجودهم في العراق، وحكموا الضفة الغربية خلال الوحدة التي استمرت من خمسينيات القرن الماضي حتى قرار فك الارتباط في العام 1988، والمختلف على دستوريته حتى الآن.

وقد برزت الإشارة الأولى في إحياء الطموح الهاشمي بتاريخ 9 يونيو/حزيران2015، عندما سلّم العاهل الأردني، عبد الله الثاني، "الراية الهاشمية" لمستشاره ورئيس هيئة الأركان الفريق أول مشعل محمد الزبن، لتعتمد بين رايات وأعلام الجيش الذي يسمى "الجيش العربي"[1]. حيث تم تسليم الراية بعرض عسكري مختلف عما درجت عليه الاستعراضات العسكرية

[1] انظر: العاهل الأردني عبد الله الثاني يسلم الراية الهاشمية لقائد هيئة الأركان خلال استعراض عسكري، تاريخ النشر 2015/06/09
https://www.youtube.com/watch?v=wd2-uBoKZ0U

الأردنية من حيث التنظيم والحضور والمراسم، وترافقت هذه الخطوة مع حملة إعلامية ضخمة تغنت بالمعاني الدينية والتاريخية التي تحملها الراية. وفي منتصف حزيران **أعلن العاهل الأردني الإشارة الثانية** المؤكدة للأولى، وذلك خلال زيارته لقبائل البادية الشرقية والشمالية، وتصريحه أنه:" من واجب المملكة دعم العشائر (السنية) غرب العراق وجنوب وشرق سورية"، في إشارة إلى المناطق التي تمدد فيها تنظيم الدولة "الإسلامية" أو سيتمدد مستقبلاً، من غير أن يوضح طبيعة الدعم.

وفي حال افتراض جدية السعي الأردني في الطرح الهاشمي؛ فإنه يواجه معوقات كبيرة كما قد تتوافر له بعض المداخل التي قد تخلق هامش فرص قابلة للنجاح والفشل، وتتوقف كلا الحالتين على الظرف الدولي والإقليمي المتغير واللامحدود بسقف توقعات والمفتوح على كل الاحتمالات. **وفيما يلي تحديدٌ لفرص المشروع الافتراضي ومعوقاته:**

الفرص المحتملة

تتراوح الفرص المتاحة أمام المملكة في بلوغ الطرح الهاشمي بين جملة من العوامل التي يرتبط جزء منها بالتفاعلات الإقليمية والدولية وما قد تنتجه من سيناريوهات متوقعة وغير متوقعة على الأرض السورية، في حين قد لا يتعلق هذا المشروع بنية الأردن نحو التوسع بقدر ارتباطه بالانهيار الدراماتيكي للنظام وما قد يولده من فوضى أمنية مقصودة، والتي من الممكن أن تؤمن مداخل يمكن للمملكة استثمارها في سعيها نحو مشروعها.

سيناريو التقسيم

يستند الهامش الأول لترجمة هذا المشروع إلى واقع التفاعلات الإقليمية والدولية وما قد تنتجه من فرص يمكن للأردن استثمارها؛ و قد يكون أحد أهم تلك المداخل، التقسيم وفق (مناطق نفوذ)، سواءً كان قراراً دولياً أو فعلاً دراماتيكياً مرتبطاً بانهيار مركزية الدولة، والذي يفتح الباب واسعاً أمام العديد من السيناريوهات، التي قد تسمح لبعض الدول التي تشترك مع سورية بالحدود البرية وتحت ذريعة حماية الأمن القومي وصيانة الحدود بالتوسع في الجغرافية السورية سواء عبر غطاء قانوني كاتفاقية "أضنا" بالنسبة للأتراك، أو بشكل غير قانوني كأن تتوسع إسرائيل في هضبة الجولان، لذا سيكون هذا المشروع مدخلاً هاماً للأردن تدرأ من خلاله التداعيات المحتملة جراء معطيات التقسيم الجديدة.

استمالة العشائر

وتتوقف على قدرة الأردن نفسه على إقناع العشائر بالحماية أو التسليح وتوافق الأخيرة معه، وهو أمر ليس بالسهل ولكن بنفس الوقت غير مستحيل، فقد ينجح الأردن في استقطاب بعض العشائر، خصوصاً بعد ما لا قته دعوة الملك عبد الله من حفاوة وقبول من وجهاء وزعماء بعض العشائر السورية [2] والعراقية [3]، كما قد يرتبط هذا الخيار من جهة أخرى بتنظيم الدولة "الإسلامية" ومدى التهديد الذي سيشكله لتلك العشائر، ما سيدفع بها ربما لطلب مساعدة مباشرة من الأردن.

[2] **انظر:** ترحيب بعض وجهاء العشائر السورية **بدعوة العاهل الأردني، عبد الله الثاني، لتسليح أبنائها.** http://goo.gl/SK5xgM.

[3] **انظر:** ترحيب بعض العشائر العراقية **بدعوة العاهل الأردني، عبد الله الثاني لتسليح أبنائها.** http://www.alquds.co.uk/?p=357666.

ورقة الأقليات

تعد محافظة السويداء المحاذية للحدود الجنوبية، مدخلاً مؤجلاً يعتمد عليه الأردن في حال فكر بهذا التوسع، وذلك من خلال لعب الورقة التقليدية المتمثلة بالأقليات، والتدخل لحماية الطائفة الدرزية في حال فكر التنظيم المتاخم للمحافظة بمهاجمتها، خصوصاً أن هناك من يلمح لتلك الورقة ويعول على المملكة فيها، فأثناء زيارة رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني، وليد جنبلاط، للأردن والتي تلت تزايد فرص تقدم تنظيم الدولة "الإسلامية" باتجاه المحافظة، طالب جنبلاط الملك عبد الله بتوفير الحماية للدروز في محافظة السويداء من سطوة التنظيم الذي بات على تخوم المحافظة، وصرّح بأنه "سمع كلاماً طيباً من الملك"[4].

تنظيم الدولة

لطالما تم الحديث عن تدخل بري من البادية الأردنية لمحاربة تنظيم الدولة، وسواء تم عبر العشائر أو عبر قوة سورية معارضة أو عبر الجيش الأردني، فهي مداخل تسمح للأردن بالتمدد على الأقل للسيطرة على الأجزاء الرخوة في العراق وسورية، **مع العلم أن هذا التحرك إن تم لن يعتبر في حال توفر القوة لتحقيقه خرقاً للقانون الدولي، وخروجاً على مواثيق الأمم المتحدة التي ستجعل من الأردن دولة معتدية لن تجد حماية حتى من حلفائها، بل سيتم وفق ما تفرضه المتغيرات المتسارعة من صيغ متوافق عليها دولياً، إضافة للدور المطلوب من الأردن خلالها.**

المعوقات الثابتة

وإذ تبدو احتمالات التفاعلات الإقليمية والدولية وما يتبعها من متغيرات على الأرض السورية قد تمنح الأردن هامشاً لتطبيق طرحه، إلا أن ذات المتغيرات قد تحول دون بلوغ الهدف، فإلى جانب كل ما ذكر من فرص محتملة للأردن قد تتحول إلى عوائق وفقاً للسياقات المختلفة وطبيعة الحل المتوقع للأزمة السورية؛ تبرز مجموعة منفصلة من العوائق التي قد تحول دون الطموح الهاشمي وتجعله بعيداً عن الترجمة الواقعية، ولعل أهمها:

تقييم القدرة

ضمن مداخل الواقعية السياسية والقدرة العسكرية والاقتصادية والبشرية للمملكة الهاشمية، فإن حفاظ الأردن على أمنه ضمن حدوده الجغرافية ودرء مخاطر وارتدادات الأزمة السورية عليه يعتبر إنجازاً، ما يجعل توسع الأردن إلى مناطق مضطربة أمنياً وسياسياً متنافياً مع واقع القدرة للأردن كدولة.

[4] انظر: رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني، وليد جنبلاط طالب العاهل الأردني، عبد الله الثاني، بتوفير الحماية للدروز في محافظة السويداء من سطوة "داعش". http://www.eremnews.com/politics/arab-politics/301809.

حتمية مواجهة التنظيم

إن التوسع الافتراضي لـ "لمملكة العربية الهاشمية" يقتضي التفكير مطولاً في واقع المناطق التي يتم الحلم بضمها، فهي مناطق شاسعة قد تفوق مساحة الأردن جغرافياً ويفرض تنظيم الدولة "الإسلامية" سيطرته على أجزاء واسعة منها، ما يعني أن الأردن، المكتفي بحماية حدوده من خطر التنظيم، سيجد نفسه يحتضنه عند إعادة رسم خرائط المنطقة، الأمر الذي قد يحول تنظيم الدولة من مشكلة خارجية للأردن إلى أزمة داخلية.

أزمة اقتصادية

يعيش الأردن حالة من القلق ناجمة عن تفاقم سوء الأوضاع الاقتصادية وزيادة العجز في الميزانية العامة (2مليار دولار أمريكي)، وتصاعد الدين العام للدولة (30 مليار دولار)، وحالة الغلاء الكبيرة التي تسود البلاد، جراء إقدام الحكومة على رفع الدعم عن المواد الأساسية، وفرض ضرائب عالية على سلع أخرى، في محاولة يائسة لسد هذا العجز، ووقف تصاعد أرقام الدين العام. وما زاد من حالة القلق هذه أن الدول الخليجية الحليفة الرئيسية للأردن لم تتجاوب مع نداءات الاستغاثة التي أطلقها الملك عبد الله، إلا بقدر محدود، لذلك وأثناء السعي المفترض للملكة الفقيرة، ستجد نفسها قد توسعت في بعض المناطق التي لا تحتوي على ثروات، ما سيفاقم مشاكلها الاقتصادية وينقلها من حافة التأرجح الاقتصادي إلى حافة السقوط.

ترتيبات إقليمية ناشئة

إن ذات الظرف الإقليمي والدولي الذي تعول الأردن على استثمار تفاعلاته، قد لا يعوق فقط في تنفيذ طرحها وإنما قد يحملها أعباء مضاعفة، فبعد توقيع الاتفاق النووي الإيراني بين واشنطن وطهران زادت التوقعات بزيادة الفاعلية الإيرانية في إدارة الملف السوري، ناهيك عن أن هذا الاتفاق سينعكس بشكل أو بآخر على وضع المنطقة الجنوبية من سورية تلك التي تكبدت بها إيران خسائر عدة على مدار العام الفائت، ما ينذر بأن أي تسوية في الجنوب ستكون بين طهران والولايات المتحدة.

عدم وحدة موقف العشائر

قابل موقف بعض العشائر السورية المرحب بدعوة الملك عبد الله، موقف آخر يرفض تلك الدعوة ويندد بها، فالعشائر السورية تقع كالعديد من مكونات المجتمع السوري بين ثلاثية النظام والمعارضة والدولة "الإسلامية"، حيث أصدر زعماء عشائر سورية بياناً استهجنوا فيه تصريحات الملك [5]، وكان ذلك رسالة رد واضحة من النظام السوري، الذي ما انفك يرسل تحذيرات معلنة ومبطنة للأردن من استمرار التدخل في الشأن السوري.

[5] انظر: بعض العشائر السوري ترفض ببيان رسمي دعوة العاهل الأردني، عبد الله الثاني للتسليح. http://goo.gl/65pBxu.

ثالثاً: الارتدادات المحتملة لتسليح العشائر

يقابل **المشروع الملموس** للمملكة الهاشمية لتسليح عشائر السنة في سورية مجموعة من الارتدادات، التي قد لا تقتصر على مستقبل الداخل السوري، وإنما قد تطال الأردن نفسه وبعض دول المنطقة، وذلك وفقاً للمداخل التي تسند إليها تلك الدعوة (العشائرية، الطائفية)، والظروف القلقلة المحيطة بهذه التجربة الناشئة سواء في (سوريا، الأردن، العراق). وفيما يلي أهم الارتدادات المحتملة:

الارتدادات المتوقعة على الداخل السوري

وإذ يضمن التحرك الأردني تجاه تسليح العشائر السورية نظرياً الأمن القومي للمملكة وصيانة الحدود ويدفع عنها خطر التنظيمات العابرة للحدود؛ إلا أنه في الوقت نفسه قد يشكل خطراً كبيراً على مستقبل المشروع الوطني السوري في المدى القريب والبعيد، وذلك لما له من ارتدادات مرتبطة بالتركيبة العشائرية في سورية بالدرجة الأولى، وبما قد يشكله هذا التجمع الجديد بعد تسليحه من مخاطر تتوزع على عدة مستويات لعل أهمها:

المستوى الأول: تساهم أولى مخاطر تسليح العشائر في خلق صيغة صراع جديدة وإضافتها إلى مصفوفة الاقتتال الطائفي والقومي والعقائدي، ولكن بتركيبة عشائرية جديدة، ما سيساهم في تعقيد المشهد العسكري وبالتالي السياسي.

المستوى الثاني: إن تلك القوى العشائرية المستهدفة بالتدريب والتسليح قد تتحول على المدى البعيد إلى كيان مستقل له أهدافه على الأقل المناطقية، خصوصاً إذا أيقنا أن الرقعة الجغرافية التي تسكنها عشائر المنطقة الشرقية من سورية إنما هي مناطق ثروات (نفط، غاز، زراعة، مياه)، واليوم يكتمل التسليح والتدريب لأبنائها ليشكلوا جيشاً، إضافة لوجود عامل مستمر للتهديد من تنظيم الدولة ووحدات الحماية الكردية ومحرض للاستنفار بشكل كامل في تلك المنطقة. وفي إطار جميع الخيارات المفتوحة في الوضع السوري لا يوجد ضامن لعدم تحول هذه العشائر إلى كيان مسلح مستقل، قد يطالب بإدارة ذاتية، مع العلم أن هذا المطلب آنذاك لن يتعلق بمستوى الوطنية من عدمه بقدر ارتباطه بلحظة انهيار شكل الدولة ومحاولة الجميع ترسيم حدود ولو وهمية لحماية كيانه الاجتماعي والسياسي، خصوصاً أن هذه المنطقة بعشائرها تعرضت لتهميش سابق في حكم الأسد وعدم استفادتها من مواردها، أي حتى المظلومية جاهزة لأي تحرك يتلوها.

المستوى الثالث: تعود ارتدادات الدعوة الأردنية لتسليح العشائر، بتهديد مباشر للمنظومة الاجتماعية السورية، والتي تتعرض اليوم لخطر حقيقي عبر محاولات إعادة السيطرة لقوى رجعية، تعود بصيغتها الاجتماعية السياسية إلى **انتماءات ما قبل الدولة** أي الانتماءات التي سبقت وجود العقد الاجتماعي الناظم للعلاقة بين ثالوث الفرد والمجتمع والدولة (السلطة الحاكمة)، ما قد يعيد تثبيت سلطة العشيرة، بل وبصيغة تتجاوز ما كان منوطاً بها من دور اجتماعي.

المستوى الرابع: سبقت محاولة الأردن في تسليح العشائر تجربة عراقية معروفة باسم "الصحوات"، إلا أن من يتتبع تلك السياسة خصوصاً وأنها تستهدف عشائر السنة فقط، سيجد أن سلبياتها على المكون السني أكبر من إيجابياتها، بل سيلاحظ أيضاً أنها **تكاد تكون سياسة مقصودة لتحجيم السنة في المنطقة ضمن قالب العشائر**، تلك السياسة التي انتهجتها إيران وتساعد عليها بعض الدول العربية بقصد أو بغير قصد، أي تقديم السنة كتيارات عشائرية في العراق

وسورية، وهذا ما حدث في العراق بعد تجاوز السياسيين من السنة وتقديم رؤوس العشائر، في حين يتم تهميش التيار المدني السياسي، والمفارقة أن تقديم السنة في كل المناطق بمظهر العشائر يقابله تمثيل عشائر الشيعة بتيارات سياسية، فالتيار الصدري (مقتدى الصدر) والذي يضم أبناء العشائر، وكذلك تيار عمار الحكيم، إنما يقدمان كتيارات سياسية، وحتى عندما تشكل جيش من عشائر شيعية لمواجهة مد "الدولة الإسلامية" سمي بالحشد "الشعبي" وليس العشائري.

المستوى الخامس: تساهم التركيبة الاجتماعية للعشيرة نفسها في اختزال أعضاء هذا التجمع بشخص زعيم العشيرة، والذي غالباً ما يكون بعيداً عن الخط السياسي، لذلك فإن دعم بعض الدول الإقليمية لزعماء العشائر وتجاوز السياسيين من أبناء تلك العشائر، ربما **يعود لسهولة الاستقطاب السياسي الذي تطمح له الدول**، والذي لا يتعلق بشخص رئيس العشيرة بقدر ما يتعلق بسهولة استقطاب شخص واحد بدلاً من مجلس عسكري أو ائتلاف سياسي يحتوي على آراء مختلفة قد لا تلتقي مع مصالح هذه الدولة أو تلك.

المستوى السادس: إن من أعنف الصراعات التي خاضها تنظيم الدولة في إخضاع بعض الأراضي السورية كانت في محافظة دير الزور، وتحديداً الريف الشرقي منها (جزيرة)، هذا الريف الذي شكل صراعاً على ثلاثة مستويات:

1. الصراع على الثروات حيث هذا الخط يحتوي على أهم ثروات المحافظة (حقل العمر النفطي، حقل كونيكو للغاز، وعشرات الآبار النفطية).
2. الصراع العقائدي بين أخوة المنهج (جبهة النصرة والدولة الإسلامية).
3. تقاسم تنظيمي (جبهة النصرة والدولة الإسلامية) لعشائر المنطقة، حيث توأمة جبهة النصرة مع عشيرة (الكامل أو الشحيل) وهي فخذ من قبيلة العكيدات في حين تُوئم تنظيم الدولة مع أبناء عمومتهم (البكيَر) وهم أيضاً عكيدات.

الأمر الذي سبب حساسية بدرجات عالية خلفت كومناً لصراع عشائري ، يصل اليوم لحد يرجح أن انسحاب تنظيم الدولة من المنطقة دون قوات ملء فراغ قد يسبب صراعاً عشائرياً حقيقياً في المنطقة، **فتمثيل عشائر على حساب أخرى أو تسليح جزء دون آخر، سيسبب صراعات إن لم تظهر في الوقت الحالي ستترسخ على المدى البعيد**، خاصةً في الوقت الذي لاتزال بعض العشائر توالي نظام الأسد، بل وأصدر بعضها بياناً يعلن فيه رفضه لموقف ملك الأردن ويؤكد ولاءه للنظام، أي أن تقسيم العشائر قائم بين معارضة وموالاة، فيما سيأتي خلق الحساسيات بالجزء المعارض أيضاً، ناهيك عن أن الأردن لا يستطيع تسليح وتدريب كل تلك العشائر، وإنما سيستأثر ببعضها دون الآخر.

الارتدادات المتوقعة على الأردن والمنطقة

إن ما تقدم عليه الأردن اليوم من مشروع لتسليح العشائر السنية قد يبدو في المدى القريب ذا نتائج إيجابية على المملكة؛ إلا أنه وفي المدى البعيد قد لا يخلو هذا التكتيك من الخطورة، خاصةً إذا كان ضمن استراتيجية أوسع تطمح لها المملكة، تلك الخطورة التي قد لا تقتصر على الداخل الأردني فقط، وإنما قد تطال بعض دول المنطقة، خاصةً إذا استذكرنا أن **مداخل الأردن لهذا المشروع تعتمد على بعدين الأول: عشائري، والثاني: طائفي، أي أن هذين المدخلين مع توافر السلاح سيشكلان محور تطور طبيعي لتجربة مليشيات تجمعها قرابة الدم ووحدة المذهب وبالتالي مادة خاماً لتطور طبيعي لأي تطرف**، خصوصاً أن هذه التجربة تتم في بيئة قلقة سياسياً وأمنياً واجتماعياً، وبالتالي فإن أي تطرف ناتج عنها قد لا يقتصر على مناطق تطبيقها في سورية والعراق، وإنما سيتجاوزها إلى حيث امتداد هذين المدخلين (العشائرية والطائفية) ومن ضمنهم الأردن وغيرها من دول المنطقة، مع العلم أن تركيبة الحكم في الأردن تستند بشكل كبير على المكون العشائري، إضافة إلى أن المملكة بيئة مهيأة للتطرف الديني وفقاً لتجربتها الطويلة مع الجهاديين والتجارب المحيطة بها.

وباسترجاع التجربة الأمريكية في العراق بالتعامل مع العشائر(الصحوات) وما أفرزته من مخاطر على الإدارة الأمريكية وشكل الدولة العراقية، فإن تكرار الأردن لنفس التجربة اليوم قد لا يمثل خطراً داخلياً فحسب بقدر ما سيشكل خطراً إقليمياً ربما يعود بالدرجة الأولى على الراعي الرسمي لتلك المبادرة، إضافة لما ستلاقيه تلك الدعوة في الداخل الأردني من انقسامات حول التسليح قد يؤدي إلى إضعاف الجبهة الداخلية والتي تتمتع بحساسية عالية وفقاً للمكونات المختلفة فيها، والتي تتطلب من الحكومة الأردنية جهداً مضاعفاً لإرضائها والسيطرة عليها.

خاتمة

إن الدعوة لتسليح عشائر السنة في سورية والعراق بهذا الوقت بالذات، وإن تم الحديث عن كونها خطوة أولى لمشروع أكبر يطمح له الأردن؛ **إلا أنها في المدى المنظور والمصلحي تبدو محسوبة ومبررة مقابل ما يواجه الأردن من تهديدات أبرزها؛ تقدم تنظيم الدولة الإسلامية إلى حدوده عبر العراق، إضافة لوجود جبهة النصرة من الجهة السورية، ناهيك عن كون الأردن جزءاً من تحالف الستين ضد تنظيم الدولة الإسلامية، و ما قد يترتب على ذلك مستقبلاً من دور يتجاوز الطلعات الجوية التي ينفذها سلاح الجو الأردني، إضافة لاستثمار المملكة لتلك الدعوة على المستوى الداخلي لإرضاء العشائر الأردنية الممتدة مع البادية والتي لاتزال تعتبر مكوناً مهماً في تركيبة الحكم الأردنية.**

إلا أن كل تلك الأسباب على أهميتها وإن تفسر خطوة تسليح العشائر؛ إلا أنها لا تبرر ما يتم طرحه عن "المملكة العربية الهاشمية"، حيث يدرك الأردن تماماً واقعية إنجاز هذا المشروع وصعوبته، ولكن يبدو أن طرحه تم لما يحققه مجرد إثارته من أهداف أي أنه؛ **مشروع للاستثمار السياسي على المدى البعيد وليس للتنفيذ، ولعل أبرز أهدافه خلق المرجعية لأي تحرك سياسي مستقبلي في سورية**، فالأردن يدرك تماماً أن الصراع سيتوقف يوماً ما، وبغض النظر ستحسم نتائجه لمن، إلا أن المملكة تحتاج للبحث عن طموح إقليمي استناداً للمدخل السوري، مستقرئاً التوجه العام لدول الإقليم في تغطية الخطابات السياسية والأدوار المستقبلية عبر خلق المرجعيات، فتركيا اليوم تتحرك وفقاً لمرجعية ما يعرف بـ"الإسلام السياسي" والتي استطاعت من خلالها تحقيق فاعلية عالية في الملف السوري والمنطقة العربية ومناصرة قضايا التحرر والإصلاح في بلدان الربيع العربي، في حين أدرك تنظيم الدولة أهمية هذه المرجعية التي حددها بـ"الخلافة الإسلامية" وانتشر وتمدد على أساسها، في الوقت الذي اختارت ايران والنظام ومليشياته مرجعية "طائفية شيعية" للاصطفاف خلفها، **كذلك كان طرح الراية الهاشمية في هذا الوقت كطموح ليس للتحقق وإنما لدور بعيد يبدأ بتسليح العشائر وينتهي بتموضع إقليمي من خلال الملف السوري، عبر استقطاب قوى سورية أصيلة وجزء أساسي من تركيبة المجتمع، أي أنه بطرح الراية الهاشمية تسعى المملكة لتحصيل نتائج على أساس حلم لا تمتلك مقومات تحقيقه، وهنا تبدو أقرب للسياسة الإيرانية التي فاوضت المجتمع الدولي على قنبلة نووية لم تمتلكها بعد وحققت أهدافها بالاستناد إلى شيء لا يزال مفقوداً.**

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

Turkey, Istanbul
Tel. +90 (212) 263 41 74 - **Fax.** +90 (212) 263 41 75
www.OmranDirasat.org - info@OmranDirasat.org